

# مستقبل الإمبراطورية الأمريكية

## النظام العالمي في غياب الهيمنة الأمريكية

د. محمد عبد العزيز ربيع

يقول المروجون لنظرية الهيمنة إن التجارة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم، وأن التجارة بين الدول لا تنشط إلا إذا كانت الموارد الطبيعية وعناصر القوة موزعة في العالم بشكل غير عادل. وهذا يبرر من وجهة نظرهم الحاجة لقوة مهيمنة تملك عناصر القوة وتفرض على الغير من دول وشعوب نظاما عالميا يضمن حرية التجارة. ومن الدلائل التي يسوقها أصحاب نظرية الهيمنة ويحاولون تسويقها لمنح مقولتهم قدرا من الشرعية، الإدعاء بأن التوسع في التجارة الدولية حدث أثناء هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر، وأنه تضاعف عدة مرات في القرن العشرين بسبب الهيمنة الأمريكية. وبالرغم من صحة هذا القول إلى حد كبير، إلا أن بالإمكان أن تتوسع التجارة بين دول تتعاون فيما بينها كما حدث بين دول الاتحاد الأوروبي الذي يضم اليوم 27 دولة، ويشكل أكبر تجمع سياسي واقتصادي من نوعه في العالم. ولقد بدأ هذا الاتحاد مسيرته الوجودية في الخمسينات من القرن الماضي ببضعة دول ذات ثقافات متباينة ولغات مختلفة استهدفت تشكيل مجموعة اقتصادية متواضعة الأهداف. وبالرغم مما ساد علاقات تلك الدول من نزاعات وحروب لقرون تواصلت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استطاعت أن تتغلب على خلافات الماضي ومخاوفه وتقوم بتشكيل اتحاد يتقدم بثبات نحو وحدة أوروبية كاملة.. اتحاد يستبدل التنافس الاقتصادي والصراعات السياسية والنزاعات العسكرية وأنظمة الهيمنة بتعاون اقتصادي وتنسيق سياسي واستقرار أمني. وهذا يعني أن التعاون القائم على الثقة وتبادل المصالح من الممكن أن يحل محل نظم الهيمنة ويلغي الحاجة إليها، وأن بإمكان الأنظمة القائمة على التعاون أن تحقق استقرارا سياسيا وأمنيا ونموا اقتصاديا وتوسعا تجاريا لم تستطع أنظمة الهيمنة القديمة أو الحديثة تحقيقها.

شهدت العقود القليلة الماضية تشكيل أكثر من منطقة تجارية على أساس من التعاون بالرغم من عدم تكافؤ القوة الاقتصادية أو العسكرية بين أعضائها، كان أكبرها من حيث الإمكانيات الاقتصادية والتبادلات التجارية هو الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. أما الاتحاد الآسيوي الذي يضم الصين وتايلندة وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وبروناي في الوقت الراهن فيأتي في المرتبة الثالثة، ويشكل منطقة جغرافية وسكانية كبيرة للغاية، تغطي 13 مليون كلم مربع ويقطنها ما يقارب 30% من سكان الكرة الأرضية (حوالي 2 مليار نسمة)، وأن

اقتصادياتها وأسواقها الإستهلاكية تتمتع بأعلى مستويات النمو. وعلى سبيل المثال، تجاوزت مبيعات السيارات في الصين 13.5 مليون سيارة في عام 2009، متجاوزة بذلك مثيلاتها في أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي لأول مرة.

بالرغم من كفاءة أنظمة التعاون الدولي وقدرتها على تقديم بديل عملي وإنساني لنظام الهيمنة الأمريكي السائر بخطى حثيثة نحو النهاية، إلا أن النظام العالمي القادم لن يكون نظام هيمنة جديد، بل سيكون خليطا من أنظمة التعاون والتوازن. نظام التعاون هو عبارة عن ترتيبات اقتصادية ومالية وجمركية بين مجموعة صغيرة أو كبيرة من الدول هدفها خلق مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة تساهم في تنشيط عمليات التنمية الاقتصادية والتجارة بين الدول الأعضاء، وتعمل على إزالة الحواجز الجمركية والسماح بحرية تنقل الشركات والاستثمارات والعمالة أحيانا. أما نظام التوازن المتوقع فسوف يتشكل تلقائيا بين مجموعة صغيرة من الدول الكبرى المتنافسة ذات الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والموارد المالية الكبيرة، تقوم من خلاله باحترام بروتوكولات تجارية وقوانين دولية وتفاهات متبادلة، واعتراف كل دولة بمصالح الدول الأخرى. وهذا يفرض على تلك الدول التنسيق فيما بينها للحيلولة دون تحول التنافس الاقتصادي إلى نزاع سياسي يمهد لوقوع حروب مدمرة. كان التوازن في الماضي يقوم أساسا على توازن القوى العسكرية بين دولتين عظيمتين في الغالب، وذلك كما حدث أثناء فترة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي. أما التوازن الذي نتوقع تبلوره خلال عشر سنوات تقريبا فسوف يقوم بين عدة دول غير متكافئة من حيث القوة العسكرية أو الاقتصادية، أساسه المعرفة التكنولوجية والحيوية الاقتصادية.

وإذا كان لكل مجموعة من الدول الحق في تأسيس مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة، فإن نظام التوازن الذي أخذ يتبلور بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في أواخر عام 2007 لا يعطي خيارات كثيرة لأية دولة.. إنه نظام تلقائي يفرض على القوى الاقتصادية الكبرى التنسيق فيما بينها خدمة لمصالح وطنية ذاتية، ويفرض على القوى الاقتصادية الصغرى أن تعيش في ظلال الدول الكبرى. لكن هذا النوع من التوازن يعطي القوى الصغرى فرصا للاستفادة من التنافس القائم بين الدول الكبرى والحصول على معارف علمية وتكنولوجية ومعونات مالية ومعاملة تجارية تفضيلية لتنمية اقتصادياتها وتحقيق التقدم. لكن هذا لن يتم إلا إذا توفر الوعي لدى النخب السياسية المسيطرة على الحكم من ناحية، وأظهرت القوى الاقتصادية المهيمنة على الأسواق حرصا على المصالح الوطنية من ناحية ثانية. أما أعضاء النادي الصغير الآخذ في التبلور من القوى الاقتصادية الكبرى فهم أمريكا، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، والهند، والبرازيل، وروسيا. هناك تفاوت كبير بين هذه الدول من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية

والبنية المؤسسية والمعارف التكنولوجية ومستويات المعيشة والتعليم، وحجم الناتج القومي الإجمالي ومعدلات النمو والفقر والبطالة والدخل والتلوث وغير ذلك. وهذه قضايا هامة تعطي تلك الدول فرصا عديدة للتنافس والتعاون والتكامل. وعلى سبيل المثال، بينما يبلغ حجم الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 14 ألف بليون دولار، يقل الناتج القومي الإجمالي للصين عن 4 آلاف بليون دولار، أما البرازيل التي يقارب عدد سكانها 200 مليون نسمة، فيبلغ الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي ألفي بليون دولار، أي حوالي نصف مثيلاته في الصين واليابان وألمانيا. وحيث أن نسبة سكان الولايات المتحدة (305 مليون نسمة) تساوي ربع سكان الصين تقريبا (1320 مليون نسمة)، فإن معدل الدخل الفردي في الصين يساوي 7% - 8% من معدل الدخل الفردي في أمريكا. من ناحية أخرى، تعتبر ألمانيا أكبر دولة مصدرة في العالم بالرغم من أن ناتجها القومي الإجمالي لا يزيد كثيرا عن ربع مثيله الأمريكي.

قد يقول البعض إن أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، وأن بإمكانها فرض إرادتها على الغير من دول. ليس هناك شك في صحة الجزء الأول من هذه المقولة والمتعلق بقوة أمريكا العسكرية، لكن الجزء الثاني المتعلق بقدرة القوة العسكرية على فرض إرادتها على الغير فخاص. إن المغامرات العسكرية الأمريكية والروسية والإسرائيلية ومن قبلها الفرنسية والبريطانية تثبت أن هناك حدودا للقوة العسكرية، وأنه لم يعد لدى تلك القوة قدرة كافية على تحقيق أهداف استراتيجية. وعلى سبيل المثال، لم تستطع أمريكا تحقيق أهدافها الاستراتيجية في فيتنام في ستينات القرن الماضي بالرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة، وعدم تنوعها عن استخدام كل ما لديها من أسلحة دمار تقريبا. وحيث أن العنجهية ترافق القوة في معظم الأحيان وتقودها غالبا إلى التصرف بشكل أھوج، فإن روسيا لم تتعظ بتجربة أمريكا وهزيمتها في فيتنام، بل قامت بتكرار التجربة في أفغانستان في الثمانينات والحصول على نفس النتيجة. وفي الواقع، يبدو أن القوة العسكرية تنسى تجاربها القاسية وتحاول التغلب على عقدة الهزيمة بتكرار التجربة والحصول على نتيجة أسوأ. إن التطور النوعي في فنون القتال وتكنولوجيا السلاح أضعف إمكانيات القوة العسكرية بشكل عام، وحرمتها من القدرة على تحقيق أهداف استراتيجية بشكل خاص.

وهذا يعني أن العالم مقبل على نظام توازن دولي جديد يقوم على أساس القوة الاقتصادية والمعرفة التكنولوجية والمصلحية بين مجموعة صغيرة من الدول، وأن الأمم المؤهلة لتشكيل النادي الخاص بتلك الدول هي سبعة، وأن بقية دول العالم ستكون مضطرة للعيش في ظلال هذا التوازن، تخسر وتربح تبعاً لقدراتها على وعي المرحلة وإدراك طبيعة الفرص المتاحة بين حين وآخر. أما الشيء المحير في هذا الموضوع فهو فشل العرب، أكبر مجتمع إنساني متجانس ثقافيا ولغويا وتاريخيا في تكوين وحدة اقتصادية

تستحوذ على قوة اقتصادية ومكانة دولية، بالرغم من أنهم يواجهون تحديات داخلية وخارجية كبيرة للغاية  
تنذر بعواقب وخيمة.

[professorrabie@yahoo.com](mailto:professorrabie@yahoo.com)

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)